الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

الشبكة العالمية للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
البريد الإلكتروني: pwattimena@escr-net.org

إلى: مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق تغيّر المناخ
المفوضية السامية لحقوق الإنسان
مكتب الأمم المتحدة في جنيف – المفوضية السامية لحقوق الإنسان، CH-1211، جنيف، سويسرا

الموضوع: مداخلة الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن مساءلة الشركات في سياق حقوق الإنسان وتغيّر المناخ

جانب السيد إيان فراي الموقر،

أعدت هذا التقرير مجموعة من الأعضاء[1] في الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات والفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR-Net).[2] إن الشبكة العالمية مجموعةٌ تضم ما يزيد على 300 عضو من الحركات الاجتماعية ومجموعات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان والهيئات النسوية وحركات حقوق المرأة في 80 بلدًا، يعملون معًا لجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية واقعًا للجميع. لقد صنّفت الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التدهور البيئي وتغيّر المناخ من ضمن الأوضاع الخمسة السائدة التي تُهدد المجتمعات على مستوى العالم، مسلّطةً الضوء على غياب مساءلة الشركات، والطبيعة الاستخراجية للنظام الاقتصادي المهيمن، وتسليع الطبيعة على أيدي كبار الملوّثين والشركات العملاقة. يتناول هذا التقرير الإفلات التاريخي للشركات من العقاب بوصفه السبب الرئيس في تدمير البيئة وتغيّر المناخ، ومن ثمّ تهديد بقاء الإنسان وتمتع الأجيال الحالية والمستقبلية بجميع حقوق الإنسان.

السؤال الثالث (جيم) ماذا تمتلك من أدلة على الغسل الأخضر أو الصمت الأخضر في ما يتعلق بمطالبات التخفيف من تغيّر المناخ أو التزامات حقوق الإنسان أو كليهما؟

يُشير فيض من الأدلة المتوفرة إلى أن شركات الوقود الأحفوري كانت مدركة للآثار الضارة لأنشطتها على البيئة ورفاه الناس. فقد توقعت شركة إكسون موبيل في عام 1966، على سبيل المثال، أن اشتعال الوقود الأحفوري يؤدي إلى زيادة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي التي قد تفضي، إذا لم تُصحح، إلى "تغييرات واسعة في مناخات الكرة الأرضية" تشمل الاحتباس الحراري وذوبان قمم الجليدية القطبية، ومن ثمّ غرق العديد من المدن الساحلية مثل نيويورك ولندن.[3]

وعلى المنوال عينه، كانت سائر الشركات والحكومات الداعمة للاقتصادات القائمة على الوقود الأحفوري تعي جيدًا الآثار المدمرة لهذه الأعمال غير المستدامة على المناخ. مع ذلك، عندما شرعت العامة في تسليط الضوء على الأنشطة الضارة لهذه

---

[1] أسهم الأعضاء التالية أسماؤهم في إعداد هذا التقرير أو دعمه: مؤسسة الشعوب الأفريقية الأصلية للطاقة والتنمية المستدامة (نيجيريا)، منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية (تايلاند)، مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الولايات المتحدة)، لجنة البيئة للدفاع عن الحياة (كولومبيا)، شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء (ألمانيا)، المبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الولايات المتحدة/عالمية)، رابطة البلدان الأميركية للدفاع عن البيئة (الولايات المتحدة)، منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (ماليزيا)، منبر المرأة للموارد الطبيعية (ليبيريا)، برنامج تنمية شعب الأوغيك (كينيا). تولت الأمانة تيسير المداخلات وتنسيق الإسهامات الواردة.

[2] https://www.escr-net.org

[3] إيلان يونغ، *إكسون كانت تعلم*، غريست، (29 نوفمبر 2019)، متاح على: https://grist.org/energy/exxon-knew-and-so-did-coal/

الشركات،[4] أدركت شركات الوقود الأحفوري أهمية تلميع صورتها[5] للمحافظة على نموذج عملها، فأطلقت حملة مُغرضة لإرباك العامة بشأن دورها الأساسي في نشوء هذه الأزمة. قامت الاستراتيجية الأولى على إنكار تغيّر المناخ كليًّا. وأطلقت شركات الوقود الأحفوري "حملات تضليل" لا تنتهي للسيطرة على وسائل الإعلام والتلاعب بالرأي العام حول تغيّر المناخ، تحقيقًا للهدف المنشود بوقف أي إجراء فعّال للحد من تغيّر المناخ.[6]

وتمثلت الاستراتيجية الثانية في هيمنة الشركات[7] على المحافل السياسية المحلية والدولية عن طريق التدخل في التشريعات وعمل القضاء، وتحويل سياسات الاستجابة العامة لتغيّر المناخ. كان التحالف العالمي للمناخ المنظمة الأولى والكبرى التي عارضت العمل المناخي في أواخر ثمانينيات القرن الماضي؛ وضمت بين أعضائها عمالقة الوقود الأحفوري مثل شل وشيفرون.[8] حُلّ هذا التحالف في عام 2002، غير أن ممارسات الضغط العدوانية ظلت راسخة في الاستراتيجيات التي تعتمدها شركات الوقود الأحفوري، الأمر الذي أدى إلى تقاعس عالمي عن التصدي لأزمة المناخ المتفاقمة.

أدركت الشركات مؤخرًا أنه لم يعد بوسعها الاختباء خلف الآثار المدمرة لتغيّر المناخ التي تعصف بالكوكب بوتيرة مقلقة، لا سيما في الجنوب العالمي. لذلك قررت تجديد نفسها على صورة البطل الذي يحارب تغيّر المناخ ويكافح من أجل حقوق الإنسان، فتقدّم نفسها على أنها "صديقة للمناخ" وتقترح حلولًا ربحية التوجّه يحركها السوق مع الإبقاء على الوضع الراهن. وقد أُطلق على هذا المفهوم مصطلح "الغسل الأخضر"، في إشارة إلى شركات الوقود الأحفوري التي تبدو صديقة للبيئة أكثر مما هي عليه في الحقيقة.[9]

يكشف مصطلح "الغسل الأخضر" عن ازدواجية شركات الوقود الأحفوري في محادثات المناخ الجارية حاليًّا. فعلى الجبهة الخارجية، تزعم شركات الوقود الأحفوري أنها تعترف بتغيّر المناخ وما يترتب عليه من آثار. لكنها تواصل، على الجبهة الداخلية: (1) تأجيج "آلة الإنكار"، (2) والترويج للحلول الزائفة لأزمة المناخ. في هذا الصدد، خلُص تقرير صادر في عام 2019 إلى أن "شركات النفط والغاز الخمس الكبرى المطروحة للتداول العام (إكسون موبيل، ورويال داتش شل، وشيفرون، وبريتيش بتروليوم ، وتوتال) استثمرت أكثر من مليار دولار من أموال المساهمين في شعارات تجارية وحملات ضغط مضللة مرتبطة بالمناخ على مدى السنوات الثلاث التي أعقبت اتفاق باريس".[10] فقد منحت إكسون موبيل وحدها "مبلغ 690 ألف دولار لثماني مجموعات من منكري علوم المناخ في عام 2019"[11]، لتعود بعد سنوات عديدة وتعترف علنًا بحقيقة تغيّر المناخ.[12]

على الرغم من أن الحل الحقيقي لتغيّر المناخ يكمن في خفض الانبعاثات من المصدر، أسهمت هيمنة الشركات في الترويج لحلول زائفة ما زالت الشركات تستخدمها في توسيع نطاق عملياتها في مجال الوقود الأحفوري لتبدو ظاهريًّا كأنها تُسهم في مكافحة تغيّر المناخ. بخلاف الحلول الحقيقية والهادفة، يجيز الغسل الأخضر لشركات الوقود الأحفوري مواصلة عملياتها المدمرة للمناخ وتلقي الأموال مقابل تنفيذ حلولها الزائفة للمشكلة عينها التي خلقتها وتستمر في مفاقمتها.

لا يقتصر الترويج للحلول الزائفة على قطاع الوقود الأحفوري وحسب، فقد وافقت كبرى شركات الغذاء في العالم على استبعاد إزالة الغابات من سلاسل إمداداتها بحلول عام 2023. مع ذلك، استخدمت شركات الأغذية الكبرى مثل نستله وكارجيل التعهدات بالقضاء على ظاهرة إزالة الغابات كليًّا للتعويض عن انبعاثاتها الكربونية بدلا من خفضها من سلاسل إمداداتها. إذ تحتاج شركة

---

[4] كايت بودر، *لا يقتصر الأمر على شركة كوكا كولا فحسب: فقد احتوت الشركات محادثات الأمم المتحدة بشأن المناخ*، غريست، (15 نوفمبر 2022)، https://grist.org/cop27/corporations-have-co-opted-the-un-climate-talks-coca-col/

[5] المرجع عينه.

[6] فيبي كين، *كيف دفعنا قطاع النفط إلى التشكيك بتغيّر المناخ*، بي بي سي نيوز، (20 سبتمبر 2020)، https://www.bbc.com/news/stories-53640382.

[7] https://www.escr-net.org/corporateaccountability/corporatecapture/manifestations-corporate-capture

[8] المرجع عينه، الحاشية رقم 2

[9] غلوبال ويتنس، *ما هو الغسل الأخضر؟* (16 نوفمبر 2021)، https://www.youtube.com/watch?v=PgiL3vCQLbA&t=5s

[10] آلة إنكار تغيّر المناخ: كيف يمنع قطاع الوقود الأحفوري العمل المناخي، مشروع الواقع المناخي (5 سبتمبر 2019)، https://www.climaterealityproject.org/blog/climate-denial-machine-how-fossil-fuel-industry-blocks-climate-action.

[11] إليوت نيجين، *إكسون موبيل تزعم حدوث تحوّل مناخي لكنها تواصل تمويل منكري علوم المناخ*، اتحاد العلماء المهتمين في الولايات المتحدة الأميركية، (22 أكتوبر 2020)، https://blog.ucsusa.org/elliott-negin/exxonmobil-claims-shift-on-climate-continues-to-fund-climate-deniers/

[12] إنكار إكسون موبيل على مر التاريخ: جدول زمني، غرينبيس، متاح على: https://www.greenpeace.org/usa/fighting-climate-chaos/exxon-and-the-oil-industry-knew-about-climate-crisis/exxons-climate-denial-history-a-timeline/

نستله سنويًّا إلى مساحة من الأراضي يتعذر توفيرها تبلغ 4.4 ملايين هكتار، أي أكثر من مساحة بلدها الأم سويسرا. وسيؤدي التنفيذ إلى زيادة إجمالي الطلب على الأراضي وتأجيج النزاعات المتصلة بالأرض في الأماكن التي يقوم عليها المشروع، مثل جزيرة ميندناو في الفلبين.[13]

تتبع شركات الأغذية الكبرى، مثل آرتشر دانيلز ميدلاند، وكارجيل، ودانون، ونستله، برامج الزرعة المتجددة في إطار مبادراتها المناخية. تركز جميع هذه المبادرات على تشجيع المزارعين على تعديل ممارساتهم الزراعية بطرق يُقال إنها تُعيد تكوين الكربون في التربة. تُلقي الزراعة المتجددة مسؤولية خفض انبعاثات الشركات على المزارعين المتعاقدين ضمن سلاسل إمداد الشركات. على سبيل المثال، تضمن مشروعات الزراعة المتجددة التي تنفذها شركة بيبسي كو في الهند وتايلاند أن لا يُنتج المزارعون البطاطس إلا لصالح شركة لايز المصنّعة لرقائق البطاطس.[14]

السؤال الثالث (دال) ما الدور الذي تؤديه سوق الكربون في الغسل الأخضر؟

تُعد حماية الحصن واحدة من الممارسات الرئيسة في سوق الكربون التي تسمح للشركات بدفع تكاليف إنشاء مناطق محمية بوصفها "حوض كربون" أو "مستوعبات لكميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي"، وصيانة هذه المناطق. وتستند حماية الحصن إلى "نموذج ينادي بفصل النظم البيئية الهشة عن التفاعل البشري."[15] ولما كان هذا النموذج يرى في البشر تهديدًا للحياة البرية، فإنه غالبًا ما يستلزم إخلاء الناس من أراضيهم قسرًا، لا سيما الشعوب الأصلية، إلى جانب تطويق المنطقة باعتبارها محمية، ومراقبة أي حركة أو نشاط من جانب من عاشوا هناك للأجيال وتربطهم بها علاقة مقدسة.[16]

في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر 2023، مضت الحكومة الكينية في إخلاء المئات من أفراد مجتمع الأوغيك الأصلي متهمةً إياهم بالتعدي على أرض أجدادهم وقطع الأشجار غير القانوني في غابة ماو. وفقًا لمحامين حقوقيين، يُزعم بأن لعمليات الإخلاء صلة بالجهود المكثفة الرامية إلى الحفاظ على الغابات من أجل خطة تعويض الكربون.[17] إن عمليات الإخلاء تُخالف الحكم والأمر الصريح الصادر عن المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في عام 2017، الذي ينص على أنه للأوغيك الحق في أرضهم، والحكم الصادر في عام 2022 الذي ألزم الحكومة الكينية بدفع التعويضات لمجتمع الأوغيك، وكفالة حق أفراده في أرض أجدادهم وفي الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في ما يتعلق بأي مشروعات على أراضيهم. يلجأ مجتمع الأوغيك إلى تقديم الالتماسات والتقاضي لوقف عمليات الإخلاء وإنفاذ حقوقه الجماعية في الأرض.

على الرغم من القيود المفروضة على استخدام البشر للمناطق المحمية، غالبًا ما تروّج حماية الحصن لاستخدام الغابات والأراضي لأغراض سياحية (رحلات السافاري والصيد في الحياة البرية) في مفارقة عجيبة.

يتسم مصطلح حماية الحصن بطبيعة استعمارية. فقد اعتمدت مؤسسات تعويض الكربون بدرجة كبيرة على الجنوب العالمي لتوفير الأراضي اللازمة لتطوير هذه السوق. فمن أصل 15% من الأراضي المصنفة بالفعل على أنها "مناطق محمية"، يقع 66% منها في الجنوب العالمي، وخصوصًا في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وأميركا اللاتينية.[18] تتوسع صناعة حماية الحصن "والحلول القائمة على الطبيعة" في تسليع الطبيعة لمواصلة الإضرار بالبيئة عن طريق الصناعات المدمرة. "فالحلول القائمة على الطبيعة إنما تهدد في الواقع بتحريف حماية الطبيعة، ليكون الحل في استغلال الطبيعة بدلًا من النظر إليها على أنها تستحق الحماية في حد ذاتها، وصياغة مفهوم زائف بأن الناس والطبيعة منفصلان".[19]

---

[13] كارتيني سامون، السيادة الغذائية النسوية: تحوّل نموذجي في مواجهة أزمة المناخ، منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، تايلاند، 2023.

[14] المرجع عينه، الحاشية 10.

[15] أوليفيا ساكاي، *إنهاء الاستعمار في مجال الحفظ: بديل حقوقي لحماية الحصن*، جامعة كاليفورنيا، بيركلي، متاح على: https://live-mdp.pantheon.berkeley.edu/decolonizing-conservation-a-rights-based-alternative-to-fortress-conservation/.

[16] سايمون كاونسيل، *الحفاظ على الحصن يتجه نحو أزمة ننتظر حدوثها*، دبلوماسية المناخ، (2 أغسطس 2022)، متاح على: https://climate-diplomacy.org/magazine/conflict/fortress-conservation-heading-crisis-cant-come-soon-enough.

[17] كلير مارشال، *طرد شعب الأوغيك من أجل أرصدة الكربون- محامون* (9 نوفمبر 2022)، https://www.bbc.com/news/world-africa-67352067

[18] آبي إل. سين، *الاستيلاء على الأراضي ودعاية الحفاظ عليها*، (17 يونيو 2022)، مجلة Africa Is a Country متاحة على: https://africasacountry.com/2022/06/the-propaganda-of-biodiversity-conservation.

[19] ورقة موقف، *الحلول القائمة على الطبيعة: ذئب في ثياب حمل*. أصدقاء الأرض العالمية (أكتوبر 2021)، https://www.foei.org/publication/nature-based-solutions-a-wolf-in-sheeps-clothing/

في تشرين الأول/أكتوبر 2021، منحت حكومة إقليم صباح في ماليزيا شركة هوش ستاندرد بي تي إي المحدودة السنغافورية حقوق احتكار قابلة للتمديد لمدة 100 عام على مليوني هكتار في أراضي الغابات من غير الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من المجتمعات الأصلية التي تعيش في المنطقة. لقد منحت هذه الاتفاقية شركة هوش ستاندرد الحق الحصري في وضع "خطط إدارة الحفاظ على الطبيعة" وإدارة "فوائد رأس المال الطبيعي" على أراضي الغابات. وجرى كل ذلك تحت رعاية آلية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها +REDD، بحلتها الجديدة باسم الحلول القائمة على الطبيعة NBS.[20]

إنّ الممارسات الزراعية القائمة على عزل الكربون وتخزينه في التربة من الحلول الزائفة الأخرى. في البداية، تُولّد هذه العملية تعويضات الكربون التي تشتريها الشركات لتجنب خفض انبعاثاتها. علاوة على ذلك، تُخزّن هذه المبادرات الكربون في التربة لمدة لا تتجاوز السنوات العشرة بدلًا من ضمان إزالة دائمة الكربون، ذلك أن خفض درجات الحرارة العالمية على نحو ملموس يتطلب تخزين الكربون لمئة سنة على الأقل.

في هذا الصدد، ذكرت فيكتوريا تولي كوربوز، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالشعوب الأصلية، أن ثمة "فيض من الأدلة يُبيّن أن الغابات لا تزدهر إلا مع بقاء الشعوب الأصلية في أراضيها التقليدية وتمتعها بحقوق معترف بها قانونا لإدارتها وحمايتها".[21] تشير إحصائية أخرى إلى أن "80% من التنوّع البيولوجي المتبقي على كوكبنا موجود في أراضي الشعوب الأصلية".[22] في المقابل، يُرجح أن تكون أرصدة الكربون الناتجة عن خطط حماية الحصن "أرصدة وهمية لا تقدّم أي خفض حقيقي للكربون". وفي سياق متصل، كشفت دراسة تناولت منظمة فيرا، العاملة بمعيار الكربون الرائد عالميًّا في سوق أرصدة الكربون، أنّ 90% من أرصدة تعويضات الكربون في الغابات المطيرة المنخرطة في العديد من مشروعات الحفظ لم تقدّم خفضًا واحدًا في الكربون. علاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن فيرا بالغت في تقدير حجم التهديد الذي تتعرض له الغابات من قبل ساكنيها بنسبة بلغت 400%.[23]

على الرغم من حقيقة أن الشركات والبلدان في الشمال العالمي تمثل الجهة المسؤولة أساسًا عن أزمة المناخ نجد أن الجنوب العالمي يتحمل وطأة الاضطراب المناخي، فالبلدان الخاضعة للاستعمار هي من تقدّم التضحيات وتتعرض للسلب والعنف على الدوام بخلاف المستعمِر الذي لم يتعرض قط لأي شيء من هذا القبيل. إذ لا يزال سوق حماية الحصن آخذ في التوسع حيث بلغ ملايين الدولارات ويخطط لتخصيص 30% من سطح الأرض لمزيد من مشروعات الحفاظ على البيئة، في حين تواجه الشعوب الأصلية في شتى أنحاء العالم الإخلاء القسري بعد أن صُنّفت مواطنها مناطق محمية.[24] ترى الشركات في خطط تعويض الكربون مقترحًا مغريًّا، إذ تستطيع عرض التزامها المزعوم بالحلول المناخية وحماية نفسها من رد الفعل العام والمقاطعة. وهذا يعني، بلغة الواقع، أن الشركات تواصل ممارساتها والعمل على النحو المعتاد، في حين تُحرم الشعوب الأصلية من الوصول إلى أراضيها التي عاشت عليها لأجيال طوال. وعندما تقاوم هذه الشعوب عمليات نزع الملكية تُحرق بيوتها وتتعرض للتهديد أو القتل أو التجويع البطيء.[25]

السؤال الرابع (ألف) (باء) (جيم): مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

لقد بذل العديد من أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من حركات اجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، و/أو ما زالوا يبذلون الوقت في تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وذلك عن طريق المشاركة في المشاورات والمنصات الترويجية على المستويين الدولي أو الإقليمي مثل منتدى الأعمال التجارية وحقوق

---

[20] آنا سيليستيال، *الحلول الزائفة: الاستعمار المناخي ومأساة المشاعات*، منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، تايلاند، 2023.

[21] ديفيد هيل، *الحقوق وليس حماية الحصن، هي المفتاح لإنقاذ الكوكب، خبيرة الأمم المتحدة*، الغارديان (16 يوليو 2018)، متاح على: https://www.theguardian.com/environment/andes-to-the-amazon/2018/jul/16/rights-not-fortress-conservation-key-to-save-planet-says-un-expert.

[22] كاينكي سينا، *الاعتراف بمصالح أراضي الشعوب الأصلية أمر حاسم للناس والطبيعة*، الصندوق العالمي للحياة البرية، (22 أكتوبر 2020)، متاح على: https://www.worldwildlife.org/stories/recognizing-indigenous-peoples-land-interests-is-critical-for-people-and-nature#:~:text=Although%20they%20comprise%20less%20than,they%20have%20lived%20for%20centuries.

[23] باتريك غرينفيلد، *الغارديان تكشف: على لسان أكبر جهة تصديق: أكثر من 90% من تعويضات الكربون في الغابات المطيرة لا قيمة لها*، الغارديان، (18 يناير 2023)، متاح على: https://www.theguardian.com/environment/2023/jan/18/revealed-forest-carbon-offsets-biggest-provider-worthless-verra-aoe#:~:text=The%20research%20into%20Verra%2C%20the,companies%20%E2%80%93%20are%20likely%20to%20be%20%E2%80%9C

[24] المرجع عينه.

[25] المرجع عينه.

الإنسان في أفريقيا أو أميركا اللاتينية، والمشاركة عن بعد بواسطة المداخلات المكتوبة، مثل تقرير[26] عن هيمنة الشركات إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

عمدت بلدان عدة في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية إلى وضع خطط العمل الوطنية لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية. في الواقع، يُمكن الاستفادة من هذه الخطط في إرشاد الشركات والدول حول الترويج للسلوك التجاري المسؤول. مع ذلك، خلص العديد من أعضائنا، في حصيلة سنوات من المشاركة في عمليات مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية وخطط العمل الوطنية، إلى أن هذه الأدوات المستقلة بسبب طبيعتها التطوعية، لا تكفي لإنهاء انتهاكات الشركات وتجاوزاتها، لا سيما الاستخراجية منها، عن طريق إخضاعها للمساءلة عن أفعالها أو أوجه التقصير في عملياتها. إن افتقار مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لآليات مساءلة قوية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الشركات في ما يتعلق بإجراءات بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان، فضلًا عن إغفال الإشارات إلى الالتزامات خارج الحدود الإقليمية، يمنحان الشركات فسحة لممارسة عملها على النحو المعتاد. على سبيل المثال، تلتزم شركة التعدين عبر الوطنية أنغلوغولد أشانتي بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية وسائر المبادرات الدولية بما فيها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والمبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان، غير أنها تُنفذ مشروعًا قال عنه خمسة مقررين أمميين خاصين أنه يهدد الحق في الغذاء والمياه والبيئة الصحية، ويقوّض حماية النظم البيئية التي يكفلها القانون الكولومبي.[27] على غرار العديد من البلدان، ثمة الكثير من الأدلة في كولومبيا التي تُشير إلى الإفلات شبه الكامل من العقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان والبيئة التي ترتكبها الشركات.[28]

استكمالًا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية، يبدو جليًّا أن ثمة حاجة ملحة إلى تركيز جهودنا ومواردنا على تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 26/9، الذي قرر في عام 2014 إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في ما يتعلق بحقوق الإنسان، يُكلّف بصياغة صك دولي ملزم قانونًا لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان."

تتواصل هذه العملية منذ نحو عشر سنوات مع ضغط كبير تمارسه الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني لاعتمادها. وكانت دول الجنوب العالمي في طليعة الدول التي مضت بهذه العملية قدمًا. لكن مما يؤسف له، أن عدد الدول التي حددت أولوياتها للنهوض سريعًا بهذه العملية لم يكن كافيًا. من ناحية أخرى، حاول ممثلو الشركات تقويض هذه العملية بممارسة الضغط على الدول، لا سيما في الشمال العالمي، وتقديم حجج مغلوطة ومتحيزة لتبرير عدم المضي قدمًا في تنفيذ هذا الصك القانوني. يجب أن تعكس النتيجة احتياجات الشعوب الأكثر تضررًا من انتهاكات الشركات وتجاوزاتها، ومن المهم أن تشتمل هذه العملية على مشاركة إقليمية من الدول في الوقت عينه. وبهذه الطريقة، تمر العملية حاليًّا بمنعطف حرج حيث تهدد الشركات عبر الوطنية ودول الموطن في الشمال العالمي بتقويض جوهرها والتراجع عن المطالبات بالمسؤولية القانونية الالتزامات خارج الحدود الإقليمية. وهذا العمل سيعرقل الجهود الرامية لمساءلة الشركات والنضالات ذات الصلة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية على مستوى العالم. تحقيقًا لهذه الغاية، من المهم أن يوصي المقرر الخاص الدول بالمشاركة بحسن نية في العمل العاجل على وضع صك قوي وقابل للتنفيذ وملزم قانونًا يطرح مطالب الأشخاص والمجتمعات المتضررة من قوة الشركات، ومن ثمّ يُعزز المساءلة ووضع حد لإفلات الشركات من العقاب.

---

[26] تقرير الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، https://www.escr-net.org/sites/default/files/escrnet_final_submission_unwg_bhr_corporate_capture_spa.pdf

[27] AL.COL 6/2023 بشأن "مشروع لا كولوسا"، في كاخاماركا (توليما)، كولومبيا، متاح على: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=28245. فضلًا عن انتهاكات الحقوق الآنفة الذكر، أشار مقررو الأمم المتحدة الخاصون إلى أن المشروع ينكر حقوق مجتمعات الفلاحين في المشاركة الهادفة والمتكافئة، الأمر الذي من شأنه أن يترك أثرًا خطيرا في سبل عيشهم وهويتهم الثقافية. يُرجح أن يؤثر مشروع التعدين كاخاماركا إذا ما جرة تنفيذه على الممارسات التقليدية ومصدر العيش الاقتصادي والرفاهية، فضلا عن الهوية الثقافية المتمحورة حول بالفلاحين التي امتلكتها المجتمعات المحلية في كاخاماركا منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

[28] انظر على سبيل المثال دليل مقدّم من Colectivo de Abogados José Alvear Restrepo: https://www.colectivodeabogados.org/presentamos-12-ejemplos-de-impunidad-corporativa-de-las-multinacionales-del-carbon-en-la-guajira/، و : https://www.colectivodeabogados.org/presentamos-12-ejemplos-de-impunidad-corporativa-de-las-multinacionales-del-carbon-en-la-guajira/

يوفر التعليق العام رقم 24 بشأن التزامات الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق الأنشطة التجارية مرجعًا مفيدًا عن التزامات الدول خارج حدودها الإقليمية مع تقدّم عملية إعداد نص المعاهدة. ويجب أن يكون هناك أيضًا توضيح صريح للمسؤولية القانونية الواقعة على الدول والكيانات الاعتبارية مع تقدّم المفاوضات.[29]

[29] التعليق العام رقم 24 (2017) بشأن التزامات الدول في سياق الأنشطة التجارية. انظر: https://www.ohchr.org/en/documents/general-comments-and-recommendations/general-comment-no-24-2017-state-obligations-context